الأمم المتحدة تدعو إلى هدنة إنسانية لإخراج المدنيين من المدينة

«العفو الدولية» : القذائف تنهال على مدنيي الرقة من جميع الجهات

قوات تابعة لحزب الله

عنصر من الجيش الحر يتأمل الدمار

عواصم – «وكالات» : دعت الأمم المتحدة أمس الخميس إلى هدنة إنسانية للسماح لنحو 20 ألف مدني محاصرين بالرقة بالخروج منها وحثت التحالف بقيادة الولايات المتحدة على تحجيم ضرباته الجوية التي أسقطت ضحايا بالفعل.

وقال مستشار الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سوريا يان إيغلاند للصحافيين في جنيف «يتعين عدم مهاجمة المراكب في نهر الفرات، يجب عدم المغامرة بتعريض الفارين لغارات جوية لدى خروجهم».

وأضاف «الوقت الحالي هو وقت التفكير فيما هو ممكن.. هدنات أو أشياء أخرى يمكن أن تسهل هروب المدنيين، ونحن نعلم أن مقاتلي داعش يبذلون قصارى جهدهم لإبقائهم في المكان».

وقال نائب مبعوث الأمم المتحدة الخاص لسوريا رمزي عز الدين رمزي «إن المنظمة الدولية ما زالت تقيم نتائج محادثات عقدت هذا الأسبوع في الرياض بين ثلاث جماعات معارضة في سوريا لخفض أن تتحد».

وقال رداً على سؤال عما إذا كانت محادثات سلام سوريا ستعقد في جنيف في سبتمبر «سنحدد كيفية المضي قدماً في المستقبل بناء على تقييمنا لما حدث في الرياض».

من ناحيتها قالت منظمة العفو الدولية أمس الخميس، إن حملة للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لطرد تنظيم داعش من الرقة بسوريا أسفرت عن مقتل مئات المدنيين وإن الباقين يواجهون خطراً أكبر مع اشتداد القتال في مراحله النهائية.

وأضافت المنظمة الحقوقية أن القوات السورية المدعومة من روسيا شنت هجمات دون تمييز على المدنيين، فيما ذكرت تقارير أنها شملت قنابل عنقودية وبراميل متفجرة في حملة متفصلة ضد متشددي داعش جنوبي مدينة الرقة.

وقالت منظمة العفو الدولية في تقرير: «المدنيون محاصرون في المدينة تحت النيران من كافة الجوانب». وأشارت إلى أن قوات سوريا الديمقراطية المدعومة من الولايات المتحدة وتشمل فصائل عربية وكردية يجب أن تتوخى مزيداً من الحذر فيما تقاتل للسيطرة على أحياء وسط المدينة.

وأضاف التقرير «من الضروري أن تتخذ كل أطراف الصراع كافة الإجراءات الاحترازية الفعالة للحد من إلحاق الأذى بالمدنيين بما في ذلك الكف عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي تترك اثراً كبيراً في المناطق المأهولة بالسكان إلى جانب وقف الهجمات غير المتناسبة ودون تمييز».

وأفاد التقرير بأن تنظيم داعش الذي سيطر على الرقة ومحيطها في 2014، يستخدم المدنيين داخل المدينة السورية الشمالية كدروع بشرية ويستهدف من يحاولون الفرار بالقناصة والألغام.

وقال أحد سكان الرقة السابقون وكان من بين 98 نازحاً تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية في شمال سوريا «لم يسمح لنا التنظيم بالرحيل، لم يكن لدينا طعام ولا كهرباء».

من الصعب تحديد عدد من لاقوا حتفهم في معركة الرقة، وقال نازحون بسبب القتال إن الضربات الجوية وضربات المدفعية أسفرت عن مقتل مدنيين كما رأى صحافيون أضراراً مادية هائلة لحقت بمبان وبنية أساسية عند زيارتهم لمناطق انتزعت السيطرة عليها.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إنه وثق مقتل 789 مدنيا بينهم 200 طفل في الفترة بين 5 يونيو في مدينة الرقة، نتيجة لقصف التحالف بقيادة الولايات المتحدة وقوات سوريا الديمقراطية.

وذكرت مجموعة (إيروورز) للمراقبة أنها تعتقد أن ما يتراوح بين 725 و993 مدنياً قتلوا نتيجة لتصرفات التحالف في مدينة الرقة منذ بدء الهجوم في مطلع يونيو.

وأشار كريس وودز مدير المجموعة إلى أن تقارير أفادت بمقتل مئات المدنيين الآخرين بنيران داعش أو الغامه الأرضية.

وقالت منظمة العفو الدولية «أوردت قوات التحالف 16 تقريراً عن خسائر مزعومة في الرقة أو حولها بين 6 و30 يونيو ووصفت 3 منها بأنها غير معقولة والبقية بأنها قيد التقييم».

ودعت المنظمة التحالف لتطبيق إجراءات إبلاغ أكثر شفافية واستقلالية، ويقول التحالف إنه يتوخى الحذر الشديد لتفادي سقوط ضحايا مدنيين في قصفه للدولة الإسلامية في سوريا والعراق ويحقق في أي مزاعم.

انتقدت منظمة العفو الدولية حملة الضربات الدفاعية والجوية للتحالف بقيادة الولايات المتحدة على مناطق بها مدنيين وطالبت بوقف الهجمات التي من الممكن أن تكون دون تمييز.

وقال محمد وهو أحد سكان الرقة السابقون للمنظمة «تتوقف حياتك أو موتك على الحظ لأنك لا تعلم أين ستسقط القذيفة المقبلة لذا لا تعلم إلى أي مكان تركض».

وتتقدم القوات الحكومية السورية التي يدعمها سلاح الجو الروسي والفصائل المدعومة من إيران أمام الدولة الإسلامية جنوبي نهر الفرات.

وأوضحت منظمة العفو الدولية أن السكان أخبروها بأن ضربات جوية أصابت مخيمات لجأ إليها الناس هربا من القتال، وأضافت أن شهادات جمعتها أشارت إلى استخدام القنابل العنقودية في بعض الهجمات.

وتقول روسيا وسوريا إنهما لا تستهدفان سوى المتشددين، ولم توقع روسيا ولا سوريا والولايات المتحدة على اتفاقية الذخائر العنقودية لكن القانون الإنساني الدولي يحظر شن الهجمات دون تمييز على المدنيين.

وحثت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي على زيادة المساعدات للمدنيين الفارين.

زاد عدد الضربات الجوية للتحالف على الرقة في الآونة الأخيرة، وقال القائد العام للتحالف اللفتنانت جنرال ستيف تاونسند إن الرقة تمثل الآن أولوية للتحالف بعد انتزاع السيطرة على مدينة الموصل العراقية الشهر الماضي.

وأضاف للصحافيين في بغداد أمس الأربعاء «دخل القتال الآن أصعب جزء بالمدينة، لذا يحتاج شركاؤنا إلى مساعدة أكبر».

وأوضح أنه من المنطقي افتراض حدوث «بعض الزيادة» في الخسائر المدنية نتيجة لزيادة الضربات لكنه لم ير دليلا قويا على أن الخسائر زادت كثيرا.

وتقول الأمم المتحدة إن ما لا يقل عن 200 الف شخص فروا من الرقة في الشهور القليلة الماضية وإن ما يصل إلى 20 ألف مدني ما زالوا محاصرين بالداخل.

وتنظيم داعش في موقف دفاعي بسوريا والعراق، واستعادت قوات سوريا الديمقراطية السيطرة على قطاعات من الأراضي في شمال سوريا كما تحقق القوات الحكومية السورية نجاحات سريعة في المنطقة الصحراوية في وسط البلاد.

من ناحية أخرى ذكر جيش النظام السوري وحلفاؤه أمس الخميس، أنهم طوقوا تنظيم داعش بشكل كامل في البادية السورية وسط البلاد، تمهيدا للبدء بالمعركة من أجل طرده منها، حسبما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وتمكن الجيش بذلك من قطع خطوط إمداد التنظيم، وسيقوم بطرد المتطرفين من هذه المناطق قبل أن يطلق معركته المصيرية في دير الزور، التي تشكل القسم الأخير من هذه المنطقة الصحراوية، وآخر محافظة تخضع لسيطرة التنظيم.

ويخوض الجيش السوري بدعم روسي منذ مايو الماضي حملة عسكرية واسعة للسيطرة على البادية التي تمتد على مساحة 90 ألف كلم مربع وتربط عدة محافظات سوريا، وسط البلاد بالحدود العراقية والأردنية.

وتعتبر موسكو أن استعادة السيطرة على محافظة دير الزور الغنية بالآبار النفطية والحدودية مع العراق تعني نهاية التنظيم في سوريا.

ويسيطر التنظيم على غالبية محافظة دير الزور باستثناء جزء صغير من المدينة التي تحمل الاسم نفسه والمحاصر منذ عام 2015.

وذكر المرصد «أن قوات النظام تمكنت من تحقيق تقدم استراتيجي لتفرض حصارها الأكبر على تنظيم داعش» في البادية وبخاصة في محافظة حمص.

وتمكن الجيش من السيطرة على جبل ضاحك وتمكنت القوات العاملة في شمال وجنوب القطاع من الالتقاء، كما تتواصل المعارك في منطقة السخنة، بقوات النظام في شمال السخنة، أبرز المدن السكنية في عمق البادية والتي تمكن الجيش من استعادة السيطرة عليها في 14 أغسطس، بحسب المرصد.

ويرى خبراء أن الجيش عليه طرد التنظيم بشكل كامل من وسط الصحراء قبل أن يشن معركة دير الزور وإلا فإن قواته ستكون مكشوفة.

وأشار الخبير في الجغرافيا والشؤون السورية فابريس بالانش، إلى أنه في حال تمكن الجيش من طرد التنظيم بشكل كامل من هذا القطاع فإنه سيكون سيطر على أكثر من نصف مساحة الأراضي السورية.

وبموازاة معارك البادية، يخوض النظام عملية عسكرية ضد التنظيم المتطرف في ريف الرقة الجنوبي، وهي عملية منفصلة عن حملة قوات سوريا الديمقراطية المدعومة أميركياً لطرد المتطرفين من مدينة الرقة، معقلهم الأبرز في سوريا.

ويهدف الجيش السوري من خلال عملياته هذه الى استعادة محافظة دير الزور من المتطرفين عبر 3 محاور: جنوب محافظة الرقة، والبادية جنوبا، فضلا عن المنطقة الحدودية من الجهة الجنوبية الغربية.

■ النظام السوري وحزب الله يواصلان قتال داعش على الحدود مع لبنان

■ الجيش الحر يبحث في عمان ربط «هدنة الجنوب» بالحل السياسي

من جانب آخر اظهر مقطع فيديو نشره جيش النظام السوري أنه وميليشيات حزب الله اللبنانية استخدما القناصة والقصف في ضرب أهداف لتنظيم داعش على الحدود السورية اللبنانية الأربعاء.

وبدأت العملية يوم الأحد في منطقة القلمون الجبلية الغربية حيث يحتل داعش جيبا صغيرا.

وينفذ الجيش اللبناني أيضاً هجوماً منفصلاً على داعش داخل الأراضي اللبنانية.

وستسبب أي عملية مشتركة بين الجيش اللبناني من جهة والجيش السوري من جهة أخرى حساسية سياسية في لبنان وقد تعرض مساعدات الجيش الأمريكي للبنان للخطر.

من جهة أخرى ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن قوات النظام السوري تمكنت من تحقيق تقدم استراتيجي في مدينة السخنة بمحافظة حمص.

وأضاف المرصد في بيان تلقت وكالة الأنباء الألمانية (د.ب.أ) نسخة منه ليل أمس الأربعاء أن «قوات النظام تمكنت من حصار المنطقة المتبقية الخاضعة لسيطرة داعش في غرب السخنة». ووصف المرصد ذلك الحصار بأنه «الأكبر» منذ بدء معارك قوات النظام ضد التنظيم مطلع العام الجاري.

وكان المرصد قد ذكر الإثنين الماضي أن قوات النظام حققت «تقدما كبيرا» وسيطرت على بلدة الطيبة وعلى تلال ومرتفعات قريبة منها، «ما مكنها من تحقيق تقدم نحو السخنة».

وقال المرصد إن «القتال العنيف» لا يزال متواصلا بين قوات النظام السوري «المدعومة بمسلحين موالين لها من جنسيات سورية وغير سورية» من جهة، وعناصر تنظيم داعش، على محاور في بادية مدينة السخنة.

من جانب آخر أنهى قادة من الفصائل السورية الجنوبية المعارضة اجتماعاتهم في عمان مع ممثلين من الأردن والولايات المتحدة وروسيا، بعد نقاشات جادة ومعمقة استمرت أكثر من 10 أيام وعادوا إلى سوريا.

وقالت مصادر مطلعة وفقا لصحيفة الشرق الأوسط، إن النقاشات التي جرت مكنت من الوصول إلى تفاهمات مع الولايات المتحدة الأمريكية والأردن سيتم الاتفاق عليها معهم مستقبلاً ومع الأطراف الأخرى مثل إيران وروسيا والنظام.

وأضافت المصادر أن هذه النقاشات وإن كانت غير ملزمة لجميع الأطراف، فإنها استطاعت أن تتوصل إلى خلاصات، ربما سيعتمد عليها الرعاة الأساسيون لهذه الاجتماعات المعنيون بطبيعة الأوضاع في سوريا، في أي مفاوضات دولية مستقبلية لسوريا الجديدة.

يذكر أن مركز عمان لمراقبة وقف إطلاق النار في جنوب سوريا بدأ عمله الأربعاء، بمشاركة ممثلين من الأردن وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وكان اتفاق وقف إطلاق النار في جنوب سوريا دخل حيز التنفيذ في 11 يوليو الماضي، ويشمل محافظات السويداء ودرعا والقنيطرة، بين الأطراف المتصارعة، وهي قوات النظام المدعومة بميليشيات إيرانية ومقاتلين من حزب الله اللبناني، وفصائل المعارضة المسلحة المنضوية ضمن الجبهة الجنوبية.

وأكدت المصادر أنه جرى في الاجتماعات استعراض للأفكار والطروحات أكثر من التوصل إلى اتفاقات «خصوصا أننا متفقون مع الأشقاء في الأردن، والولايات المتحدة، على كثير من القضايا»، مشيرا إلى أنه «تمت مناقشة الحل السياسي الذي يكون أساسه انسحاب الميليشيات المذهبية، والانتقال السياسي، والانتخابات الحرة، وديمقراطية الدولة، والحدود الآمنة».

وأضافت المصادر أن «الاجتماعات كانت عبارة عن بحث أفق لحل الأزمة السورية في كل الأراضي السورية وليس في الجنوب فقط، بيد أن تعنت الإيرانيين والنظام، وعدم قدرة الروس على فرض رؤيتهم، يحمل على عدم الاستمرار في هذه الاجتماعات».

وأوضحت أن «كل ما قام به الروس على الأرض إجراءات تجميلية، لا تتعدى بعض نقاط مراقبة خجولة، أما سياق الأعمال العسكرية، فالروس ما زالوا يشاركون النظام في العمليات العسكرية ضد الثورة وتحديداً ضد الجيش الحر».

وأضافت المصادر أن «الهدنة في الجنوب الغربي السوري ليست هدف النظام، وإنما وسيلة من تكتيكاته العسكرية»، مشيرة إلى أن «شبح التقسيم يكمن في الاتفاقيات المنفردة التي ستشرع للبعض إقامة إمارته الطائفية».

وقالت المصادر إن هناك «أفكاراً ومقترحات حول عودة اللاجئين السوريين تم بحثها»، مبينة أن «المجتمعين بحثوا في توفير بنية تحتية لتجمعات سكنية سيتم بناؤها لاستيعاب هؤلاء اللاجئين، خصوصاً أن كثيراً منهم لن يعودوا إلى قراهم لأنهم من سكان مناطق تقع تحت سيطرة النظام السوري».

وكانت الدول الثلاث اتفقت على إنشاء مركز عمان لمراقبة وقف إطلاق النار ضمن الخطوات التي أقرها اتفاق دعم وقف إطلاق النار الموقع في عمان بتاريخ 7 يوليو الماضي بهدف مراقبة وتثبيت وتعزيز وقف إطلاق النار في جنوب سوريا، وصولاً إلى إقامة منطقة خفض تصعيد في الجنوب السوري.

مكونة من 10 أشخاص

البحرين تكشف خلية إرهابية زعيمها هارب إلى إيران

قوات الأمن البحرينية

المنامة – «وكالات» : كشفت وزارة الداخلية البحرينية عن «خلية إرهابية» مكونة 10 أشخاص، حسبما نقلت وكالة الأنباء البحرينية عن الوزارة، أمس.

وقالت الوكالة: «أسفرت أعمال البحث والتحري عن الكشف عن خلية مكونة من 10 أشخاص يشتبه بتورطهم في تنفيذ أعمال إرهابية».

وأوضحت الداخلية أن الخلية «يتزعمها المدعو حسين علي أحمد داود، 31 عاما، أحد قياديي تنظيم سرايا الأشتر، الذراع الإرهابي لما يسمى بتيار الوفاء الإسلامي، سفطة جنسيته وهارب إلى إيران».

وقال البيان إن داود «محكوم عليه بالمؤبد في 3 قضايا إرهابية وحكم آخر بالسجن 15 عاما ومتورط في تشكيل العديد من الخلايا الإرهابية والتخطيط لتنفيذ جرائم إرهابية أدت إلى استشهاد عدد من رجال الأمن، ويدير خلايا إرهابية، وهو على صلة وثيقة بالحرس الثوري الإيراني والداعو مرتضى السندي».

الصليب الأحمر تقدم المزيد من التبرعات الطبية إلى ليبيا

المسماري: من يريده الشعب رئيساً هو من يتصدر باختياره

طرابلس – «وكالات» : قال العقيد أحمد المسماري، الناطق باسم الجيش التابع للبرلمان بقيادة المشير خليفة حفتر، الذي عينه مجلس النواب المنتخب قائداً عاما لـ«الجيش الوطني الليبي»، إن «قوات الجيش تسعى إلى نقل الشعب الليبي الذي عانى كل هذه السنوات إلى انتخابات حرة ونزيهة».

وتابع المسماري، أن «من يريده الشعب رئيسا، هو من يتصدر باختياره، وليس مهمتنا فرض أي شخصية، ولدينا مساع حثيثة لهذا الأمر».

وأضاف المسماري في مؤتمر صحفي مساء الأربعاء، إن حفتر اتفق مع رئيس المجلس الرئاسي، فائز السراج، على تخفيض عدد أعضاء المجلس الرئاسي من 7 إلى 3 (رئيس ونائبين)، مصطفى السراج والمستشار عقيله صالح وممثل ثالث للقيادة العامة.

إلا أن الاتفاق أصبح لاغ بعد هجوم القوة الثالثة التابعة لحكومة الوفاق الوطني على قاعدة تمنهنت الجوية جنوبي ليبيا، والذي راح ضحيته 40 جنديا، وبعدها تدخلت فرنسا في حل الأزمة واجتمع حفتر مع السراج، واتفقوا وقتها على أن تبدأ مهلة الستة أشهر التي أعلنها الجيش للسياسيين في ليبيا بعد لقاء فرنسا، واتفقوا أيضا على إجراء انتخابات حرة نزيهة.

وأشار المسماري أنه في حال فشل المساعي لحل الأزمة ستكون هناك خطة حاسمة بعد الستة أشهر.

من جهة أخرى قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أمس الخميس، إن الوضع الصحي في ليبيا يتدهور بشكل مطرد، ما دفعها لتقديم تبرعات جديدة بالأدوية والمواد لصالح ثلاث مستشفيات بالبلد العربي.

وقال رئيس بعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ليبيا، كارل مانكي: «الأطباء في ليبيا كافحوا ليتمكنوا من مساعدة المرضى المعوزين بسبب نقص الإمدادات، يجب أن يحظى الأطباء بالمواد اللازمة».

وبحسب اللجنة الدولية للصليب الأحمر، فإن أعداد المرضى تزداد في الوقت الذي تعاني فيه المستشفيات من نقص الإمدادات الطبية.

وتذهب تبرعات اللجنة لمستشفيات في مدن درنة وبنغازي والعجيلات شمال شرقي البلاد، حيث يعد تسليم المواد ممكنا بفضل اتفاق بين الأطراف المتناحرة في ليبيا.

وقدمت اللجنة هذا العام فقط 60 طنا من الإمدادات الطبية الحيوية لأكثر من 30 مستشفى ومركز صحي في جميع أنحاء البلاد.

الناطق باسم الجيش الليبي العقيد أحمد المسماري